الأمم المتحدة

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

Distr.
GENERAL

FCCC/AGBM/1996/8
7 October 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

الفريق المخصص للولاية المعتمدة في برلين

الدورة الرابعة

جنيف، ١١ - ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٦

تقرير الفريق المخصص للولاية المعتمدة في برلين عن أعمال دورته الرابعة، جنيف، ١١-١٦ تموز/يوليه ١٩٩٦

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	افتتاح الدورة		
	(البند ١ من جدول الأعمال)	١ - ٣	٣
ثانياً -	تنظيم العمل		
	(البند ٢ من جدول الأعمال)	٤ - ٩	٣
	ألف - اقرار جدول الأعمال	٤	٣
	باء - تنظيم عمل الدورة	٥ - ٧	٤
	جيم - الحضور	٨	٥
	دال - الوثائق	٩	٥
ثالثاً -	تعزيز الالتزامات الواردة في المادة ٤-٢(أ) و(ب)		
	(البند ٣ من جدول الأعمال)	١٠ - ٢٣	٥
رابعاً -	مواصلة السير قدماً في تنفيذ المادة ٤-١		
	(البند ٤ من جدول الأعمال)	٢٤	٩

المحتويات (تابع)

	الفقـــرات	الصفحة
خامساً - الملامح الممكنة لبروتوكول أو لصك قانوني آخـــر (البند ٥ من جدول الأعمال)	٢٥ - ٣٢	٩
سادساً - تقييم الوضع وتكثيف الجهود: التقرير إلى مؤتمر الأطراف (البند ٦ من جدول الأعمال)	٣٣ - ٣٩	١٠
سابعاً - تقرير الدورة (البند ٧ من جدول الأعمال)	٤٠ - ٤٢	١١

المرفقات

الأول - تقارير من رؤساء اجتماعات المائدة المستديرة غير الرسمية	١٢
الثاني - الوثائق المعروضة على الفريق المخصص للولاية المعتمدة في برلين في دورته الرابعـة	٢٠

أولاً - افتتاح الدورة

(البند ١ من جدول الأعمال)

١- عقدت الدورة الرابعة للفريق المخصص للولاية المعتمدة في برلين (الذي يشار إليه فيما يلي باسم "الفريق المخصص") في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ١١ إلى ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٦.

٢- وقام رئيس الفريق المخصص، السفير السيد راوول إسترادا - أويوويلا، بافتتاح الدورة في الجلسة الأولى المعقودة في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦. وأشار السفير السيد إسترادا، في معرض ترحيبه بالمشاركين، إلى أن الأطراف قد أصبحت الآن عند منتصف الفترة الزمنية المخصصة لإعداد بروتوكول أو صك قانوني آخر. وأعرب، في هذا السياق، عن قلقه إزاء ضآلة التقدم الذي أحرزته بعض الأطراف المدرجة في المرفق الأول في إعادة انبعاثاتها إلى مستويات عام ١٩٩٠ وإزاء فهم بعض الأطراف أن الالتزامات لا تتعدى عام ٢٠٠٠. وأكد السفير السيد إسترادا مجدداً أن البلدان النامية لن تخضع لالتزامات اضافية بموجب الولاية المعتمدة في برلين. ولاحظ أنه، عندما تبدي البلدان المتقدمة قبولها عقد تعهدات وافية وتمتثل لهذه التعهدات، وعندما تكون قد عملت على تيسير الدعم المالي للبلدان النامية بغية تمكين هذه البلدان من الوفاء بالتزاماتها، فلربما يأتي الوقت الذي تكون فيه البلدان النامية الأطراف في موقف يتيح لها عقد تعهدات جديدة. ونوّه الرئيس بتنوع المقترحات المعروضة على الفريق بشأن السياسات والتدابير ووضع أهداف كمية لتحديد الانبعاثات وخفضها، فأشار إلى خيار النظر في معايير للتفريق بين الأطراف المدرجة في المرفق الأول. ووجه الرئيس النظر إلى أنه يبدو أن هناك مِن بين أعضاء الفريق مَن يفضلون وضع مشروع بروتوكول، غير أنه لاحظ أن استمرار التباين في وجهات النظر بشأن الأغلبية المطلوبة لاعتماده يعني أن خيار إدخال تعديل عليه ما زال وارداً. واختتم بيانه بالإعراب عن أمله في أن يكون الفريق قد أصبح الآن مستعداً للشروع في مفاوضات.

٣- وألقيت بيانات نيابة عن منظمات غير حكومية معنية بالبيئة والمشاريع التجارية/الصناعية.

ثانيا - تنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

ألف - إقرار جدول الأعمال

(البند ٢(أ) من جدول الأعمال)

٤- أقر الفريق المخصص في جلسته الأولى المعقودة في ١١ تموز/يوليه جدول الأعمال التالي:

١- افتتاح الدورة.

٢- تنظيم العمل:

(أ) إقرار جدول الأعمال؛

(ب) تنظيم عمل الدورة؛

٣- تعزيز الالتزامات الواردة في المادة ٤-٢(أ) و(ب):

(أ) السياسات والتدابير؛

(ب) وضع أهداف كمية لتحديد وخفض الانبعاثات في أطر زمنية محددة.

٤- مواصلة السير قدماً في تنفيذ المادة ٤-١.

٥- الملامح الممكنة لبروتوكول أو لصك قانوني آخر.

٦- تقييم الوضع وتكثيف الجهود: التقرير المقدم إلى مؤتمر الأطراف.

٧- تقرير الدورة.

باء - تنظيم عمل الدورة

(البند ٢ (ب) من جدول الأعمال)

٥- أشار الرئيس، في الجلسة الأولى للفريق المخصص المعقودة في ١١ تموز/يوليه، إلى أنه ستتاح خدمات لعقد سبع جلسات توفَّر لها الترجمة الشفوية، وذلك من الساعة العاشرة صباحاً حتى الواحدة بعد الظهر ومن الساعة الثالثة بعد الظهر حتى السادسة مساءً. ووافق الفريق المخصص على النظر في البندين ٣(أ) و(ب) معاً وعلى الشروع في العمل على أساس الجدول الزمني للعمل الذي اقترحه الرئيس.

٦- وكان الفريق المخصص، في دورته الثالثة، قد طلب إلى الرئيس أن يدعو إلى انعقاد طاولتين مستديرتين غير رسميتين، إحداهما بشأن السياسات والتدابير، والأخرى بشأن وضع أهداف كمية لتحديد الانبعاثات وخفضها. وفي ١٢ تموز/يوليه ، عقدت الطاولة المستديرة بشأن السياسات والتدابير، برئاسة نائب رئيس الفريق المخصص، السيد سوفافيت بيامفونغسانت، والطاولة المستديرة بشأن وضع أهداف كمية لتحديد الانبعاثات وخفضها، برئاسة نائب رئيس الفريق المخصص، السيد د. رايفسنايدر. وعقدت في ١٥ تموز/يوليه طاولة مستديرة ثالثة بشأن ما قد يترتب على الالتزامات الجديدة المقرر التفاوض بشأنها لأجل الأطراف المدرجة في المرفق الأول من آثار بالنسبة إلى البلدان النامية الأطراف. ولاحظ الرئيس أنه قد طلب إلى أحد أعضاء الجماعة غير الحكومية، الدكتور كيلابارتي راماكريشنا، أن يرأس الطاولة المستديرة الثالثة.

٧- وكان الرئيس، بعد أن تشاور مع المكتب، قد طلب إلى الأمانة أن تلتمس فتوى مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية بشأن مدلول المادة ١٧-٢ من الاتفاقية. وطلب الرئيس تعميم هذه الفتوى على أعضاء الفريق المخصص.

جيم - الحضور

٨- للاطلاع على قوائم بالجهات التي حضرت الدورة الرابعة للفريق المخصص، انظر تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الثانية، الجزء الأول، الفصل الثاني، الفرع ياء (FCCC/CP/1996/15).

دال - الوثائق

٩- ترد في المرفق الثاني أدناه قائمة بالوثائق التي أُعِدَّت من أجل الفريق المخصص في دورته الرابعة.

ثالثاً - تعزيز الالتزامات الواردة في المادة ٤-٢(أ) و(ب)

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١ - المداولات

١٠- نظر الفريق المخصص في البند ٣ في جلستيه الثانية والثالثة المعقودتين في ١٥ و١٦ تموز/يوليه ١٩٩٦. وكما لوحظ من قبل جرى النظر في البندين معاً ٣(أ) و(ب) من جدول الأعمال المؤقت وكانت أمام الفريق الوثائق FCCC/AGBM/1996/5 وFCCC/AGBM/1996/6 وFCCC/AGBM/1996/7 وFCCC/AGBM/1996/Misc.1/Add.1-3 وMisc.2/Add.1. وأدلى ممثلو ٢٧ طرفاً ببيانات، تحدث أحدهم نيابة عن الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء، وتحدث آخر نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

١١- وفي الجلسة الثانية للفريق المخصص المعقودة في ١٥ تموز/يوليه، قدم كل من رئيس المائدة المستديرة غير الرسمية بشأن السياسات والتدابير، السيد سوفافيت بيامفونغسانت (تايلند)، ورئيس المائدة المستديرة غير الرسمية بشأن وضع أهداف كمية لتحديد الانبعاثات وخفضها، السيد دان رايفسنايدر (الولايات المتحدة الأمريكية) تقريرا عن نتائج المائدة المستديرة. وفي الجلسة الثالثة للفريق المخصص المعقودة في ١٦ تموز/يوليه، قدم رئيس المائدة المستديرة بشأن ما قد يترتب على الالتزامات الجديدة المقرر التفاوض بشأنها فيما يخص الأطراف المدرجة في المرفق الأول، من آثار بالنسبة إلى البلدان الأطراف النامية الدكتور كيلابارتي راماكريشنا، من مركز البحوث المعروف باسم "Woods Hole Research Centre"، تقريرا عن نتائج المائدة المستديرة.

١٢- وأدلى رئيس فريق الخبراء المعني بالاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) السيد ايان بيكارد (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ببيان عن أعمال هذا الفريق.

٢ - الاستنتاجات

١٣- قام الفريق المخصص، في جلسته الرابعة المعقودة في ١٦ تموز/يوليه، وعلى أساس اقتراح من الرئيس، باعتماد الاستنتاجات التالية:

١٤- أعرب الفريق المخصص للولاية المعتمدة في برلين عن تقديره للرؤساء والأعضاء والمشاركين في مناقشات اجتماعات المائدة المستديرة الثلاثة بشأن (أ) السياسات والتدابير؛ و(ب) الأهداف الكمية لتحديد وخفض الانبعاثات؛ و(ج) الآثار الممكنة للالتزامات الجديدة المزمع التفاوض عليها فيما يخص الأطراف المدرجة في المرفق الأول على البلدان الأطراف النامية. ورأى الفريق المخصص للولاية المعتمدة في برلين أن اجتماعات المائدة المستديرة كانت مفيدة جدا وأحاط علما بالتقارير التي قدمها رؤساء هذه الاجتماعات والتي ادرجت في المرفق الأول بهذا التقرير.

١٥- وبيَّن الفريق المخصص للولاية المعتمدة في برلين أن وضع السياسات والتدابير ووضع أهداف كمية لتحديد وخفض الانبعاثات عمليتان مترابطتان وأن الناتج النهائي لأعماله يجب أن يعكس من جهة السياسات والتدابير ومن جهة أخرى الأهداف الكمية لتحديد وخفض الانبعاثات.

١٦- واستأنف الفريق مناقشته لنهج ومعايير وضع السياسات والتدابير. وظل نهجان عامان يشكلان الموضوع الرئيسي للمناقشة، ألا وهما:

(أ) "نهج القائمة" الذي ينص بموجبه البروتوكول أو صك قانوني آخر على قائمة مفصلة بالسياسات والتدابير، يمكن للأطراف المدرجة في المرفق الأول أن تختار منها ما يناسب ظروفها الوطنية. ويمكن أن يشمل هذا النهج إجراءات ملائمة لإبلاغ المعلومات واستعراضها؛

(ب) النهج الإلزامي الذي ينص بموجبه الصك القانوني الجديد على سياسات وتدابير مشتركة و/أو منسقة معينة. ودعا أحد الاقتراحات إلى وضع مرفقات مستقلة تحدد:

'١' السياسات والتدابير الإلزامية؛

و'٢' السياسات والتدابير المنسقة؛

و'٣' السياسات والتدابير الاختيارية.

وبينت بعض الوفود أنه لا توجد أي مجموعة من السياسات والتدابير الملائمة لجميع الأطراف المدرجة في المرفق الأول وأن من اللازم بدلا من ذلك تمكين الأطراف من أن تختار من السياسات والتدابير ما هو أنسب لظروفها الوطنية. وأكدت وفود أخرى أن فرادى البلدان لن تضطلع من جانب واحد ببعض السياسات والتدابير المستصوبة بسبب الشواغل المتصلة بالقدرة التنافسية، ومن ثم يجب الاتفاق على هذه السياسات والتدابير دوليا.

١٧- وتم تحديد عدد من معايير تقييم السياسات والتدابير بما في ذلك: القدرة على الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وزيادة مصارفها؛ وتكاليفها ومنافعها الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية والأثر على النمو الاقتصادي القصير والطويل الأجل بما في ذلك الأثر على البلدان النامية؛ وإمكانية التنفيذ سياسيا؛ والحاجة إلى العمل المشترك والمنسق. ونقل إلى علم الفريق المخصص للولاية المعتمدة في برلين عدد من الدراسات المفيدة للسياسات والتدابير بما في ذلك الدراسة التي أجراها فريق الخبراء التابع للأطراف المدرجة في المرفق الأول فضلا عن مقترحات الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء فيما يخص السياسات والتدابير التي ينبغي إدراجها في بروتوكول أو صك قانوني آخر.

١٨- ولاحظ الفريق المخصص أنه لا يزال هناك عدد من القضايا الأساسية التي يجب معالجتها فيما يخص الأهداف الكمية لتحديد وخفض الانبعاثات. وتشمل هذه القضايا ما يلي:

(أ) مستويات خفض الانبعاثات ومعايير اختيارها؛

(ب) ما إذا كان من اللازم أن تكون الأهداف الكمية لتحديد وخفض الانبعاثات ملزمة قانونا أم لا؛

(ج) ما إذا كان ينبغي أن تكون الالتزامات متعددة الأطراف أو مقصورة على طرف واحد؛

(د) ما هي سنة الأساس والسنة المستهدفة؛

(هـ) التكاليف والمنافع الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية بالنسبة لجميع الأطراف بما في ذلك البلدان الأطراف النامية؛

(و) التأثير على تركزات غازات الدفيئة في الجو.

١٩- وقالت عدة وفود إن التقرير التقييمي الثاني للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) يدعم علميا وضع أهداف كمية طموحة لتحديد وخفض الانبعاثات وسيكون تحقيق تخفيضات كبيرة في انبعاثات غازات الدفيئة بالنسبة لعام ١٩٩٠ لازما لتثبيت تركز هذه الغازات في الجو عند مستوى مأمون. وأيدت عدة وفود الهدف الكمي لتحديد وخفض الانبعاثات الوارد في مقترح بروتوكول تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وبيَّنت وفود أخرى أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل مشيرة إلى استمرار وجود عدد كبير من أوجه عدم اليقين فيما يخص تكاليف وآثار تخفيضات الانبعاثات، وأن من اللازم أن يضع الفريق المخصص للولاية المعتمدة في برلين أهدافا واقعية وممكنة التحقيق وعادلة.

٢٠- وأكد عدد من الوفود أهمية المرونة في تصميم وتنفيذ الأهداف الكمية لتحديد وخفض الانبعاثات. ومن بين الآليات المقترحة لتعزيز المرونة ما يلي: النهج الشامل الذي يغطي جميع مصادر غازات الدفيئة ومصارفها؛ والأهداف الكمية البعيدة المدى لتحديد وخفض الانبعاثات؛ والأهداف الكمية لتحديد وخفض الانبعاثات التي تركز على الانبعاثات المتراكمة على مدى عدد من السنوات؛ والتنفيذ المشترك ورخص إطلاق الانبعاثات القابلة للتداول بين الأطراف المدرجة في المرفق الأول وحدها.

٢١- وأعربت وفود كثيرة عن تأييدها مبدئيا للممايزة بين الالتزامات (بما في ذلك ربما استخدام سنوات أساس مختلفة) لمراعاة اختلاف الظروف الوطنية وضمان عدل الأهداف الكمية وكفاءتها اقتصاديا. غير أن بعض الوفود تساءلت عما إذا كان من الممكن عمليا الاتفاق على معايير وطرائق الممايزة ضمن الإطار الزمني المحدد للمفاوضات في المقرر ١/م أ-١* واقترحت أن يركز الفريق المخصص، بدلا من ذلك، على أهداف كمية موحدة. وأعرب عدد من الوفود عن تأييده لاتباع نهج مبسط في الممايزة، توزع فيه الأطراف المدرجة في المرفق الأول إلى عدة مجموعات يكون لكل واحدة منها التزامات ملزمة مختلفة. وتشمل النهج الأخرى المقترحة فيما يخص الممايزة ما يلي:

(أ) سنوات مرجعية متمايزة؛

و(ب) تعديل مستويات تخفيض الانبعاثات لمراعاة النمو السكاني و/أو الانبعاثات التي تشملها التجارة؛

و(ج) الممايزة لتحقيق تكافؤ التغييرات بين الأطراف فيما يخص الرفاه؛

(د) الممايزة على أساس معدل الانبعاثات للفرد الواحد أو لوحدة الناتج المحلي الإجمالي؛

(هـ) الممايزة على أساس نسبة إمدادات الطاقة المتجددة إلى الاستهلاك الإجمالي للطاقة؛

(و) الممايزة على أساس ماضي مساهمة الدولة الطرف في مشكلة تغير المناخ؛

(ز) الممايزة على أساس إسقاطات اتجاهات الانبعاثات في الدولة الطرف؛

(ح) الممايزة على أساس تجاري باستخدام التزامات التنفيذ المشترك أو تخفيض الانبعاثات القابلة للتداول بين الأطراف المدرجة في المرفق الأول.

وأعرب الفريق المخصص للولاية المعتمدة في برلين عن أمله في تلقي مزيد من المقترحات الملموسة فيما يخص أهداف كمية موحدة لتحديد وخفض الانبعاثات ومعايير وطرائق الممايزة الممكنة.

٢٢- وشددت وفود كثيرة على أهمية النظر في ما قد يكون للالتزامات الجديدة المزمع التفاوض عليها فيما يخص الأطراف المدرجة في المرفق الأول من آثار على البلدان الأطراف النامية. وأكد بعض الوفود أن تكاليف الالتزامات الجديدة للأطراف المدرجة في المرفق الأول ستكون مرتفعة مقارنة بمنافعها في البلدان النامية. وينبغي توسيع نطاق مسألة تقاسم العبء لتشمل جميع الأطراف والخيارات المتوفرة لخفض أية آثار سلبية محتملة على الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول إلى أقصى حد. وألقي الضوء على عدد من

---

* انظر الوثيقة FCCC/1995/7/Add.1.

الدراسات المفيدة بشأن آثار التدابير التي تتخذها الأطراف المدرجة في المرفق الأول على البلدان النامية. ولاحظت وفود كثيرة أن عدم اتخاذ إجراءات لا يشكل خيارا وحثت الأطراف المدرجة في المرفق الأول على اتخاذ إجراءات مبكرة كي لا تكون للتدابير آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية سلبية على البلدان النامية في الأجل الطويل.

٢٣- ووافق الفريق المخصص للولاية المعتمدة في برلين على متابعة الموضوع لتمحيص النظر فيما يمكن أن يترتب على الالتزامات الجديدة للأطراف المدرجة في المرفق الأول من آثار على البلدان الأطراف النامية. وتعهد الرئيس بأن يتشاور مع الوفود بشأن كيفية القيام بهذه المتابعة قبل الدورة المقبلة وخلالها.

رابعا- مواصلة المضي قدما في تنفيذ المادة ٤-١

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٢٤- أرجئ النظر في هذا البند إلى الدورة الخامسة.

خامسا - الملامح الممكنة لبروتوكول أو صك قانوني آخر

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١ - المداولات

٢٥- نظر الفريق المخصص في هذه المسألة في جلسته الأولى المعقودة في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦ وكانت أمام الفريق الوثائق FCCC/AGBM/1996/6 وFCCC/AGBM/1996/MISC.1/Add.1 and 2 وFCCC/AGBM/1996/MISC.2 and Add.1. وأدلى ممثلو ١٦ طرفا ببيانات تحدث أحدهم نيابة عن الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء وتحدث آخر نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

٢- الاستنتاجات

٢٦- قام الفريق المخصص، في جلسته الثالثة المعقودة في ١٦ تموز/يوليه، وعلى أساس اقتراح من الرئيس، باعتماد الاستنتاجات التالية.

٢٧- أكدت وفود كثيرة أن شكل البروتوكول أو أي صك قانوني آخر سيعتمده مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة سيتحدد على أساس مضمونه وأن على الفريق المخصص للولاية المعتمدة في برلين بالتالي أن يركز على الأحكام الجوهرية للاتفاق.

٢٨- وأكد الفريق المخصص من جديد مبدأ الاقتصاد في المؤسسات وضرورة تجنب تكاثر الهيئات والآليات الجديدة في إطار بروتوكول أو صك قانوني آخر. وبناء على ذلك وافق على أن تقوم المؤسسات

والآليات القائمة للاتفاقية، قدر الإمكان، بخدمة الصك الجديد، بما في ذلك على وجه الخصوص أمانة الاتفاقية وربما الهيئات الفرعية. وتم أيضا تأييد تنظيم عملية واحدة لإبلاغ المعلومات واستعراضها. وأعرب الفريق المخصص عن اهتمامه بدراسة إمكانية تنظيم مؤتمر واحد للأطراف وتبسيط عملية وضع الميزانية للاتفاقية وللصك القانوني الجديد، على أن يكون من المفهوم أن الحق في التصويت على القرارات المتصلة بهذا الصك القانوني الجديد سيكون مقصورا على الأطراف فيه وحدها.

٢٩- وأكدت أطراف كثيرة تفضيلها لوضع هذا الصك في شكل بروتوكول. وأعادت بعض الوفود تأكيد تأييدها لمشروع البروتوكول الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي واستخدام المرفقات، وأعرب بعض الوفود عن تأييده للبروتوكول المقترح من تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وظلت عدة بلدان متحفظة في موقفها بشأن شكل الصك القانوني في انتظار قرارات مؤتمر الأطراف بشأن النظام الداخلي وقرارات الفريق المخصص للولاية المعتمدة في برلين بشأن مضمون الصك الجديد.

٣٠- وتم التشديد على ضرورة أن يكون البروتوكول أو غيره من النصوص القانونية وثيقة بسيطة تكمل الاتفاقية. وأعادت عدة وفود تأكيد تأييدها لإدراج أهداف كمية ملزمة قانونا لتحديد وخفض الانبعاثات.

٣١- وشددت عدة وفود على ضرورة أن يكون باب الانضمام إلى البروتوكول أو الصك القانوني مفتوحا فقط للأطراف في الاتفاقية ولاحظت أنه لا يمكن لصك إقليمي أن يوفر حلا دائما للمشكلة العالمية لتغير المناخ. وبيّن بعض الوفود أيضا أن من الضروري جعل النص القانوني الجديد مرنا بما فيه الكفاية بحيث يعكس الظروف الوطنية المختلفة، واقترحت أن يتم ذلك عن طريق تضمينه التزامات متمايزة.

٣٢- وأكد عدد من الوفود على ضرورة تصميم الصك الجديد بحيث يتسنى تطويره على ضوء التطورات الجديدة والمشورة العلمية. ويمكن أن يشمل ذلك مثلا إنشاء آلية لاستعراض أحكام الصك واتخاذ ما يلزم من القرارات وإجراء ما يلزم من التعديلات. وأشير أيضا إلى تعزيز عملية الاستعراض المتعمق وإنشاء آلية لتجميع التجارب المكتسبة في الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا.

سادسا - التقييم وتكثيف الجهود: تقرير مقدم إلى مؤتمر الأطراف

(البند ٦ من جدول الأعمال)

١ - المداولات

٣٣- نظر الفريق المخصص في هذه المسألة في جلستيه الثالثة والرابعة المعقودتين في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٦. وأدلى ممثلو ثلاثة أطراف ببيانات تحدث أحدهم نيابة عن الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء.

٢- الاستنتاجات

٣٤- قام الفريق المخصص، في جلسته الرابعة المعقودة في ١٦ تموز/يوليه، وعلى أساس اقتراح من الرئيس، باعتماد الاستنتاجات التالية.

٣٥- حقق الفريق المخصص تقدما كبيرا خلال العام الماضي في تعزيز فهم الخيارات المتاحة فيما يخص وضع بروتوكول أو صك قانوني آخر وآثارها. غير أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به وعلى الفريق المخصص الآن أن يكثف جهوده للانتهاء من وضع نص قانوني جديد في الوقت المناسب لكي يعتمده مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة.

٣٦- وركزت أعمال الفريق المخصص حتى الآن على التحليل والتقييم وستواصل هذه العملية. ويجب الآن أن ينصب تركيز أعمال الفريق المخصص تدريجيا على التفاوض طبقا لما نص عليه المقرر ١/م أ-١.

٣٧- ودعا الفريق المخصص الأطراف إلى تقديم مزيد من المقترحات الملموسة بشأن السياسات والتدابير والأهداف الكمية لتحديد وخفض الانبعاثات وغير ذلك من الملامح الممكنة لبروتوكول أو صك قانوني آخر قبل ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

٣٨- وتعهد الرئيس بأن يساهم في الدورة الخامسة بإعداد وثيقة، بمساعدة الأمانة، تجمع فيها كافة المقترحات المقدمة حتى الآن بما في ذلك المقترحات المقدمة حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وأعرب عن أمله في أن توفر هذه المساهمة إطارا مفيدا للمناقشة في الدورة الخامسة وأن تكون خطوة نحو وضع نص تفاوضي.

٣٩- ورحب الفريق المخصص بمقترح الرئيس المتمثل في أن يقدم إلى مؤتمر الأطراف في دورته الثانية تقريرا شفويا عن التقدم المحرز في الفريق المخصص. وسيكون هذا التقرير وقائعيا ويستند إلى تقارير الفريق المخصص في دوراته الأولى والثانية والثالثة وإلى الاستنتاجات المعتمدة في هذه الدورة.

سابعا - تقرير الدورة

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٤٠- عرض المقرر في الجلسة الثالثة المعقودة في ١٦ تموز/يوليه، الجزء الأول من مشروع تقرير الدورة (FCCC/AGBM/1996/L.2). ونظر الفريق المخصص في الجزء الأول من مشروع التقرير واعتمده.

٤١- وطلب الفريق المخصص، في جلسته الرابعة المعقودة في ١٦ تموز/يوليه، إلى المقرر أن يقوم بإتمام التقرير بتوجيه من الرئيس وبمساعدة من الأمانة، آخذا في الاعتبار مناقشات الفريق المخصص والاستنتاجات المتعلقة بالبنود ٣ و٤ و٥ و٦ من جدول الأعمال، (FCCC/AGBM/1996/L.2/Add.1) والحاجة إلى اجراء تعديلات تحريرية.

٤٢- وبعد أن شكر الرئيس جميع المشتركين على تعاونهم البناء، أعلن اختتام الدورة الرابعة للفريق المخصص.

المرفق الأول

تقارير من رؤساء الموائد المستديرة

أولاً - تقرير من السيد سوفافيت بيانغونغسانت، رئيس المائدة المستديرة غير الرسمية بشأن السياسات والتدابير

١- يسرني أن أقدم تقريراً عن نتائج المائدة المستديرة غير الرسمية بشأن السياسات والتدابير، التي عقدت صباح يوم ١٢ تموز/يوليه. وعند افتتاح المائدة المستديرة دعوت إلى تقديم تعليقات أولية من خمسة أعضاء هم: الدكتور ج. بيرشنغ، موظف علمي بمكتب التغير المناخي العالمي، وزارة الخارجية، الولايات المتحدة الأمريكية، والدكتور ب. متز، نائب مدير قسم الهواء والطاقة، وزارة الإسكان، التخطيط القضائي والبيئة، هولندا، والاستاذ م. سادوفسكي، رئيس مركز حماية المناخ، معهد حماية البيئة، بولندا، والسيد ا. عبد الجليل رئيس منظمة الحفاظ على الطاقة والتخطيط، مصر، والسيد ت. شارما، الأمين المشارك، وزارة البيئة والأحراش، الهند. وبعد هذه التعليقات الأولية فتحت المنصة للتعليقات والأسئلة من المندوبين وممثلي المنظمات غير الحكومية.

٢- وكان هناك اتفاق واسع بين المشاركين على أن الأطراف عليها أن تتوخى الكثير من المرونة حينما تقرر ما هي السياسات والتدابير التي تعتمدها بناء على ظروفها الخاصة من حيث نقاط البداية والهياكل الاقتصادية وأسس الموارد وغيرها من الظروف الوطنية. ولكن مع أن الأعضاء اتفقوا على أن السياسات والتدابير لا ينبغي أن تكون مطلوبة دولياً في الحالات التي يكون فيها العمل الوطني ممكناً، فقد اختلفوا حول ما إذا كان العمل الوطني كافيا في جميع الحالات أو ما إذا كانت هناك بعض التدابير التي يلزم اقرارها دوليا.

٣- ويجادل مؤيدو الرأي الأول بأن البروتوكول أو صك قانوني آخر ينبغي أن يضع قائمة متصلة بالسياسات والتدابير يمكن للأطراف أن تختار من بينها. وتأييداً لهذا النهج يرى أنه لا توجد أي مجموعة من السياسات والتدابير الملائمة لجميع الأطراف المدرجة في المرفق الأول. فنهج القائمة يتيح للأطراف تلبية أهداف الاتفاقية بأنسب أسلوب لظروفها الوطنية. وأكد أحد الأعضاء أن الأجدر للحكومات أن تحدد أهدافاً عامة ثم تسمح للقطاع الخاص والسوق بقرار أفضل الطرق لتحقيق هذه الأهداف.

٤- ويجادل مشاركون آخرون بأن فرادى البلدان لن تضطلع من جانب واحد ببعض السياسات والتدابير المستصوبة (مثلاً لأسباب تنافسية) ولذا يجب الاتفاق عليها دولياً. وينبغي بالتالي أن ينص البروتوكول أو صك قانوني آخر على عدد محدود من السياسات والتدابير المطلوبة أو المنسقة. وأحد النهج هو إدراج مرفقات منفصلة تبين ما يلي:

(أ) قائمة محدودة بالسياسات والتدابير المطلوبة؛

(ب) قائمة أوسع بالسياسات والتدابير التي ينبغي تنسيقها؛

(ج) قائمة أوسع منها بالسياسات والتدابير التي يمكن للأطراف أن تختار من بينها.

٥- وقد اتفق المشاركون بصفة عامة على عدد من المعايير لاختيار السياسات والتدابير بما في ذلك قدرتها على الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة، وتكاليفها الاقتصادية، وإمكانية تنفيذها سياسياً، والحاجة إلى العمل المشترك أو المنسق (مثلاً حيث شواغل القدرة التنافسية قد تكبح العمل الوطني). ومن بين مجالات الأولوية الممكنة ذكر المشاركون ما يلي:

- استراتيجيات "لا يؤسف لنتائجها"
- الطاقة المتجددة
- معايير الناتج (مثلاً بالنسبة للسيارات والأجهزة)
- القطاعات الصناعية ذات الطلب عالي الدرجة على الطاقة
- مركبات الفلوروكربون/مركبات الكربون المشبع بالفلور (HFCs/PFCs)
- قطاع النقل الدولي الجوي والبحري
- صكوك اقتصادية/مالية (مثل إضفاء الصفة الداخلية على التكاليف الخارجية للنقل البري)
- تخفيضات في الاعانات (مثلاً الفحم)
- آليات تمويل للاقتصادات التي تمر بمرحلة تحوّل.

٦- ومع أن الكثير منها يركّز على قطاع الطاقة، فقد لوحظ أن الاتفاقية تتناول تغير المناخ بأسلوب أشمل يتضمن جميع مصادر ومصارف جميع غازات الدفيئة. ولذلك لا ينبغي أن تركّز السياسات والتدابير على قطاع معين أو غاز دفيئة معين دون غيره. كما أبديت تحفظات بشأن استصواب ضرائب الكربون وجدواها السياسية.

٧- ومن بين النقاط الأخرى التي أثيرت أثناء إنعقاد المائدة المستديرة ما يلي:

- ينبغي تفصيل سياسات وتدابير مكافحة تغير المناخ بروح من التضامن والتعاون الدوليين؛
- وفي تفصيل هذه السياسات والتدابير بالنسبة للأطراف المدرجة في المرفق الأول، يجب إيلاء الاعتبار لآثارها على الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول وخاصة آثارها التجارية. وكان ذلك موضوع مناقشة مائدة مستديرة منفصلة جرت في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٦؛

- قد ترغب البلدان النامية في الانضمام طوعاً إلى سياسات وتدابير معينة. وينبغي في هذا الصدد إيلاء الاعتبار لمسائل التمويل ونقل التكنولوجيا؛

- إن وضع السياسات والتدابير من ناحية ووضع أهداف كمية لتحديد وخفض الانبعاثات عمليتان مترابطتان ترابطاً وثيقاً؛

- هناك سياسات وتدابير معينة قد تدعم أو تضعف بعضها البعض. فمثل هذه الروابط والتفاعلات يجب أخذها في الحسبان؛

- إذا كان لقوائم السياسات والتدابير أن تدرج في البروتوكول أو صك قانوني آخر ليعتمده مؤتمر الأطراف الثالث، فإن هذه القوائم يجب أن تكون قابلة للتعديل بسهولة تحسباً لما يجد من الظروف؛

- ينبغي الاضطلاع بوضع السياسات والتدابير من خلال عملية شفافة مفتوحة. وقد أبديت في هذا الصدد مقترحات بأن يتاح تقرير فريق الخبراء التابع للأطراف المدرجة في المرفق الأول، لجميع المشاركين في الفريق المخصص للولاية المعتمدة في برلين.

٨- وفي الختام أود أن أؤكد أن هذا التقرير ليس تلخيصاً شاملاً لكل نقطة أثيرت أثناء المائدة المستديرة، ولكنه، بالأحرى، محاولات لإعطاء نكهة عامة للمناقشة الثرية والبناءة للغاية التي جرت.

ثانياً - تقرير من السيد دان رايفسنايدر، رئيس المائدة المستديرة غير الرسمية بشأن الأهداف الكمية لتحديد وخفض الانبعاثات

١- يسرني أن أستطيع تقديم تقرير عن نتائج المائدة المستديرة غير الرسمية بشأن الأهداف الكمية لتحديد وخفض الانبعاثات. ففي الدورة الثالثة رحب الفريق المخصص للولاية المعتمدة في برلين باقتراح الرئيس عقد هذه المائدة المستديرة بغية مساعدة الدورة الرابعة على انجاز مناقشة أكثر تركيزاً على هذه الأهداف الكمية. وعقدت المائدة المستديرة في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ وحضرها عدد كبير من المندوبين والمراقبين.

٢- وقد استفادت المائدة المستديرة من إسهام ستة من أعضاء الهيئات وهم: السيد ف. بردين، الدائرة الروسية الاتحادية للأرصاد الجوية المائية والرصد البيئي، والآنسة ب. دي كاسترو - مولر، بعثة الفلبين الدائمة لدى الأمم المتحدة، جنيف، والسيد ب. فيشر، المدير التنفيذي، المكتب الاسترالي لاقتصاديات الزراعة والموارد، والسيد ت. شيباتا، بعثة اليابان الدائمة لدى الأمم المتحدة، نيويورك، والآنسة سي. كوينت - ثايلن، الوزارة الاتحادية المعنية بالبيئة والحفاظ على الطبيعة والسلامة النووية، ألمانيا، وسعادة السيد ت. سلاد، السفير والممثل الدائم لدولة ساموا الغربية المستقلة لدى الأمم المتحدة، نيويورك.

٣- وقد جرى تنظيم المائدة المستديرة حول عدة مسائل رئيسية. وجرى تناول كل مسألة في عروض موجزة قدمها أعضاء الهيئات جرت بعدها مناقشة عامة. وكان السؤال الأول المطروح هو: على أي مستوى

أو مستويات ينبغي وضع تحديد وخفض الانبعاثات؟ واتفق الأعضاء على الحاجة إلى جهود الأطراف المدرجة في المرفق الأول مذكّرين المائدة المستديرة بالمقترحات الموجودة ولكن مع ملاحظة المصاعب الكامنة فيها. فقد أوضحوا، على أية حال، أنه حتى أفضل جهود هذه الأطراف لن تؤدي إلى تثبيت الانبعاثات العالمية. وأقرت المناقشة بأن تحديد الأهداف الكمية لتحديد وخفض الانبعاثات في نهاية المطاف سيقوم على أساس سياسي مع استرشاده بالعلوم والاقتصاديات.

٤- والسؤال الثاني هو ما اذا كان ينبغي في نهاية المطاف أن تكون الأهداف الكمية ملزمة أم غير ملزمة قانونا (مثلاً "مرامى")؟ ويرى عدد من الأعضاء أن الالتزامات الملزمة قانونا ستكون أكثر مصداقية، ويمكن أن تساعد على بناء الثقة، وأن ترسل اشارات مستصوبة إلى السوق، وهي مطلوبة لأسباب تنافسية. ومن الممكن أن تتواجد الالتزامات الملزمة مع المرونة كما هو الحال الآن مع المادة ٤ - ٦ من الاتفاقية. ويفضّل متحدثون آخرون وضع هدف إشاري يكون التفاوض عليه أسهل منه على الالتزامات الملزمة قانوناً. ويمكن ازدواج هدف إشاري مع آلية استعراض أو مع سياسات وتدابير ملزمة قانونا، ولو أن هناك تحذيراً من أن أية مناقشة بشأن ما إذا كان ينبغي أن تكون الالتزامات ملزمة أو غير ملزمة قانوناً قد تكون مناقشة سابقة لأوانها إذا كانت الأهداف الكمية ذاتها لم يتم تحديدها بعد. فالتحديد النهائي لهذه الأمور سيحتاج إلى موازنة:

- فوائد تحقيق التزامات ملزمة قانونا مقابل السهولة النسبية لاعتماد "مرامى"؛

- مستوى الهدف المعتمد في النهاية مقابل مستوى المشاركة المحتملة.

كما أن التحديد النهائي سيحتاج أيضاً إلى بحث الآليات اللازمة لرصد الامتثال وكذلك اللازمة للتنفيذ.

٥- والسؤال الثالث هو ما إذا كان ينبغي أن تكون الالتزامات متعددة الأطراف أو مقصورة على طرف واحد أو جامعة بين النوعين؟ وهناك اتفاق عام بين أعضاء الهيئات على تفضيل الالتزامات المقصورة على طرف واحد. ومع أن النهج المتعدد الأطراف قد يكون جذاباً، مثلاً في تحديد هدف شامل للأطراف المدرجة في المرفق الأول، فهو في النهاية لا بدّ من التفاوض عليه للتوصل إلى التزامات مقصورة على طرف واحد.

٦- وباعتبار عام ١٩٩٠ سنة الأساس، طلب إلى أعضاء الهيئات أن تنظر فيما هي أنسب سنة (سنوات) مستهدفة؟ وكانت هناك مناقشة بشأن ضرورة العمل المبكّر مما يمكن ربطه مع أهداف تغطي الأجل المتوسط والأطول. واتضح أن التأخير قد يزيد من تفاقم آثار تغيّر المناخ وربما تتطلب تكثيف جهود تخفيفها، وقد يرسل التأخير أيضاً الاشارات الخاطئة. كما اتضح أن اختيار سنة أساس واحدة قد يغالى في التوكيد على ظروف خاصة بتلك السنة.

٧- وأوضح الموضوع النهائي للعيان الآراء المتباينة للغاية من أعضاء الهيئات والمتحدثين على السواء. فهل ينبغي انتهاج الممايزة بين الأطراف المدرجة في المرفق الأول في غضون الإطار الزمني المحدد لولاية برلين؟ وإذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن وضع المنهجيات؟ وقد أوضح العديد من أعضاء الهيئات أن الممايزة تتضمن تحديد العوامل الملائمة واختيار المعايير وتقييم وزن هذه المعايير. وقد تكون المفاوضات بشأن هذه العوامل صعبة في غضون الإطار الزمني المتاح. ومن الناحية الأخرى سمعت المائدة المستديرة أن الممايزة

لها إمكانية تحقيق نتائج أكثر عدلاً وكفاءة من نهج ثابت المعدّل. وحثّ بعض المشاركين على استهدافنا ما يتجاوز النهج الحالي الثابت المعدل والسرعة، حتى ولو أن المعايزة العالية التطوير لا يحتمل اعتمادها في إطار ولاية برلين.

٨- واستمع الاجتماع إلى عدة مقترحات بشأن المعايزة من بينها: كفاءة الطاقة لوحدة الناتج المحلي الاجمالي، وتكاليف الناتج الاجمالي السابق عند الاضطلاع بجهود التخفيف، والتكاليف الحديّة للتخفيف، ومجهود تخفيض بمعدل ثابت مزدوجاً مع المتاجرة الكاملة بين الأطراف المدرجة في المرفق الأول. واقترح أيضاً أن يكون التركيز على عملية للمعايزة وليس على نتيجة معيّنة في هذه المرحلة. ويمكن كبديل لذلك الاتفاق على القاعدة العامة للمعايزة وإدراجها في بروتوكول أو صك قانوني آخر، ثم يجري التفاوض فيما بعد بشأن التفاصيل. ويمكن أيضاً وضع نهج أخرى للمعايزة من بينها الأنشطة ذات التنفيذ المشترك والمتاجرة.

٩- وقد عرضت المائدة المستديرة عدداً كبيراً من القضايا الهامة. وبدلاً من الاستطراد في تلخيص المناقشة، أفضّل، ربما من باب الإثارة أن أعرض فهمي للعملية الآن. ففيما يتعلق بالمسائل قيد النظر، حددت عملية ولاية برلين القضايا الرئيسية، وإذا كان لنا أن نتوصل إلى اتفاق بشأن هذه القضايا بحلول العام القادم، يجب علينا بحلول كانون الأول/ديسمبر أن نجدول مقترحات محددة ثم نتفاوض عليها.

١٠- وفي الختام أرجو أن استرعي انتباه الفريق المخصص إلى الأسئلة التي استعملتها لتنظيم المائدة المستديرة. ومع أن المناقشة كانت مفيدة في تقدّم فهمنا بشأن هذه القضايا فإنني أعتقد أن المسائل ما زالت بارزة وجديرة بالمزيد من بحث يقوم به جميع المندوبين والمراقبين.

ثالثاً - تقرير من الدكتور كيلا بارتي راماركريشنا**، رئيس المائدة المستديرة غير الرسمية بشأن الآثار المحتملة للالتزامات الجديدة المزمع التفاوض عليها فيما يخص الأطراف المدرجة في المرفق الأول على البلدان الأطراف النامية

١- يسرني أن أستطيع تقديم تقرير اليكم عن نتائج المائدة المستديرة غير الرسمية بشأن الآثار المحتملة للالتزامات الجديدة المزمع التفاوض عليها فيما يخصّ الأطراف المدرجة في المرفق الأول على البلدان الأطراف النامية. فقد عقدت المائدة المستديرة استجابة لمستوى القلق المعرب عنه بشأن هذا الموضوع والحاجة التي حددها الفريق المخصص ٣ إلى المزيد من بحث هذه القضايا.

** مدير البرنامج الخاص بالعلوم في الشؤون العامة، مركز بحوث "Woods Hole"، الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- وقد استفادت المناقشة من إسهام سبعة من أعضاء الهيئات وهم: السيد محمد الصبّان، المستشار الاقتصادي بوزارة البترول والموارد المعدنية، المملكة العربية السعودية، والسيد إيفان كنغ، المستشار بالبعثة الدائمة لجمهورية ترينيداد وتوباغو لدى الأمم المتحدة، نيويورك، والدكتور أنطونيو غ. م. لافينا، وكيل الوزارة للشؤون القانونية والتشريعية والوكالات الملحقة، وزارة الموارد البيئية والطبيعية، الفلبين، والدكتور لويز غليفان ميبرا - فيلهو، رئيس وكالة الفضاء البرازيلية، والدكتور ايرفنغ مينتزر، عالم بحوث أول، جامعة ماريلاند، الولايات المتحدة الأمريكية، والسيد تري ثورن، النائب الأول للرئيس، مؤسسة انرون، والسيد رين فوسنآر، رئيس قسم التجارة والبيئة، دائرة التجارة الدولية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٣- وسوف تلاحظون من هذه القائمة أن إحدى السمات المميزة لهذه المائدة المستديرة هي مشاركة ممثلين من المجتمع غير الحكومي، ومن بينهم أنا نفسي. وآمل أن يتفق معي المندوبون على أن انضمام أعضاء هيئات من المجتمع غير الحكومي ساعد على زيادة قيمة وحيوية المناقشة.

٤- وقد جرى تنظيم المائدة المستديرة حول ثلاث مسائل رئيسية. وبغية مساعدة البدء في مناقشة نشطة وبناءة، دُعي أعضاء الهيئات أولاً الى الإدلاء ببيانات موجزة تقدم بعض الأفكار بشأن هذه المسائل. ثم اتيحت لهم الفرصة للرد على تعليقات بعضهم البعض قبل افتتاح المنصة للمناقشة.

٥- وكان السؤال الأول المطروح هو "ماذا سيكون أثر الالتزامات الجديدة المحتملة فيما يخص الأطراف المدرجة في المرفق الأول على البلدان الأطراف النامية؟" وفي هذا الصدد اقترحت على المشاركين أن ينظروا في التكاليف والمنافع على السواء.

٦- وكان هناك توافق آراء واسع النطاق على أن البلدان النامية ستتأثر بالإجراءات التي تتخذها الأطراف المدرجة في المرفق الأول لمعالجة تغيُّر المناخ. ولكن كان هناك خلاف على مدى هذه الآثار وما إذا ستكون إيجابية أو سلبية أو كلاهما. وجرى أيضاً تشديد على ضرورة الممايزة بين الآثار الطويلة الأجل والقصيرة الأجل.

٧- وقد استشهد بعض المشاركين بدراسات تشير الى التكاليف التي قد يتعين على البلدان النامية أن تتحملها نتيجة للإجراءات التي تتخذها الأطراف المدرجة في المرفق الأول للحد من انبعاثاتها. وتشمل هذه التكاليف فقدان عائد التصدير وخاصة بالنسبة للبلدان المصدرة للوقود الحفري، وزيادة الحواجز التجارية وتدهور التجارة، والآثار غير المباشرة لتباطؤ محتمل في النشاط الاقتصادي العالمي. هذا بالإضافة الى أن الأطراف المدرجة في المرفق الأول قد تعاني أيضاً من آثار سلبية نتيجة تحولات في هيكل وموقع النشاط الاقتصادي مما قد يؤثر بدوره على تدفق المعونات الى البلدان النامية والواردات منها.

٨- وعلى النقيض سلّط مشاركون آخرون الأضواء على الفوائد المحتملة التي ستعود على البلدان النامية من إجراءات معالجة تغيُّر المناخ. وذكروا من بينها التجديد التكنولوجي ونقله الى البلدان النامية مما يؤدي الى رفع مستوى الكفاءة وتخفيض التكاليف والإقلال من المتطلبات الرأسمالية. كما ذكروا الآثار الايجابية للنمو الاقتصادي العالمي المتجدد القائم على أساس نشاط تخفيض الانبعاثات. وذكر بعض المتحدثين أيضاً احتمال فوائد جانبية لسياسات معالجة تغيُّر المناخ العالمي، وخاصة من حيث الآثار الايجابية على المشاكل البيئية المحلية مثل الأمطار الحمضية وتلوث الهواء.

٩- وأحد المواضيع الرئيسية المنبثقة من المناقشة هو المستوى العالي من عدم اليقين فيما يخص الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على سياسات تخفيف آثار تغيُّر المناخ، ليس أقلها أنه ليس من الواضح حتى الآن ما هي الالتزامات الجديدة التي ستعتمد بالنسبة للأطراف المدرجة في المرفق الأول. وفي هذا الصدد جرت مناقشة الميزات والنقائص النسبية لاستخدام نماذج في التنبؤ بهذه الآثار. وبغية ضمان مناقشة أفيد في سياق عدم اليقين أكد بعض المتحدثين ضرورة الابتعاد عن المناقشة العامة ثم التركيز على مسائل معينة.

١٠- وأكد عدد من المشاركين ضرورة بحث مختلف حالات الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول. ففي حين أن بعض البلدان قد تكون قادرة على التنويع والاستجابة لفرص جديدة هناك بلدان أخرى قد تكون مقيدة بنقص الموارد الطبيعية والاعتماد الشديد على أنواع الوقود الحفري. وحذَّر بعض المتحدثين من إغفال الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والأفريقية بصفة خاصة.

١١- وكان السؤال الثاني موسعاً للمناقشة إذ سأل: "كيف يمكن وزن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لإجراءات تتخذها الأطراف المدرجة في المرفق الأول مقابل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناتجة عن عدم اتخاذ إجراءات؟".

١٢- وفي بحث هذه المسألة أشار عدد من المشاركين الى ضرورة عدم اقتصار البحث على التكاليف الاقتصادية وحدها بل يجب أن يشمل أيضاً الآثار غير القابلة للقياس الكمي مثل تدهور النظام البيئي، وفقدان التنوع البيولوجي، والتمزق الثقافي.

١٣- وجادل كثير من المتحدثين بما أن البلدان النامية هي أكثر البلدان تعرضاً لأضرار تغيُّر المناخ، فإن التكاليف القصيرة الأجل التي قد تواجهها نتيجة لسياسات تخفيض الانبعاثات التي تنتهجها الأطراف المدرجة في المرفق الأول ستكون ضئيلة جداً بالنسبة الى الأثر السلبي الأكبر الطويل الأجل في حالة عدم اتخاذ هذه الأطراف أية اجراءات. وأصرّ عدد من المشاركين على أن عدم اتخاذ اجراءات لا يشكل خياراً. ولم يتفق معهم في هذا الرأي بعض المشاركين إذ يرون أن التكاليف القصيرة الأجل والطويلة الأجل التي تتكبدها البلدان النامية نتيجة للإجراءات المقترحة التي تتخذها الأطراف المدرجة في المرفق الأول سوف ترجح الى حد بعيد بالفوائد البيئية التي يتم تحقيقها.

١٤- وشجع السؤال الثالث المشاركين على التطلع ومجرد السؤال "الى أين نمضي من هنا؟" وتمخض هذا السؤال عن مجموعة من المقترحات وأدى بالمناقشة الى بحث مسائل أوسع ذات صلة بهذا الموضوع.

١٥- وكان هناك توافق آراء عام على ضرورة تحقيق تقاسم عادل للأعباء من خلال تعاون عالمي من أجل ضمان عدم تحمُّل البلدان النامية تكلفة غير متكافئة في معالجة تغيُّر المناخ. وأشار كثير من المتحدثين الى أن الاتفاقية تنص بالفعل على تقاسم عادل للأعباء، بما في ذلك مثلاً مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكنها متمايزة، وأحكام المواد ٤-٨ و٤-٩ و٤-١٠.

١٦- وفيما يتعلق بالتدابير الممكنة لتخفيف آثار تغير المناخ، لاحظ عدد من أعضاء الهيئات أن الأطراف المدرجة في المرفق الأول مارست بالفعل مرونة كبيرة في خيارات سياستها فالاستجابات المتقنة التخطيط

والفعالة التكلفة والتي تستحث التجديد التكنولوجي وتشجع تحسين الكفاءة، يمكنها ضمان الحد الأقصى للفوائد والحد الأدنى للتكاليف. وفي هذا السياق جرى التشديد على وضع استراتيجيات منخفضة التكلفة ولا يؤسف لنتائجها.

١٧- ورأى أحد أعضاء الهيئات الحاجة الى دراسة مستقلة دقيقة الاستعراض تقوم بها هيئة محايدة لتحليل الآثار المحتملة على البلدان النامية من مختلف الاجراءات الممكنة التي تتخذها الأطراف المدرجة في المرفق الأول.

١٨- واعتبرت المساعدة المالية بمثابة عامل هام لتحقيق التقاسم العادل للأعباء. وأشار بعض المشاركين الى أن الكثير من الأطراف المدرجة في المرفق الأول لم يحرز ما يكفي من التقدم في الوفاء بالتزاماته المالية بموجب الاتفاقية. كما استرعى عدد من المتحدثين الانتباه الى الهبوط مؤخراً في مساعدات التنمية المقدمة من الخارج الى البلدان النامية. وجرى التشديد أيضاً على أهمية تأمين وصول البلدان النامية الى الأسواق العالمية، وعلى الحاجة الى نقل التكنولوجيا وتعزيز بناء القدرات.

١٩- وسلّط عدد من المتحدثين الأضواء على إمكانية نظام محسّن للأنشطة ذات التنفيذ المشترك في تخفيض التكاليف وبلوغ الحد الأقصى من الفوائد في حالة عمل عالمي لمعالجة تغيُّر المناخ، وخاصة من خلال نقل التكنولوجيا. كما قدمت مقترحات أخرى من بينها صندوق تعويض ممكن لصالح تلك البلدان النامية المحتمل حدوث تأثير سلبي عليها من الاجراءات التي تتخذها الأطراف المدرجة في المرفق الأول.

٢٠- وفي الختام ناقشت المائدة المستديرة مجموعة واسعة من المسائل وطرحت عدداً من الأسئلة الهامة. فالمستوى العالي من القلق الذي أعربت عنه أثناء الدورة مجموعات مختلفة من البلدان النامية خير شاهد على أهمية الموضوع. وهناك اعتراف واضح بأن هذا الموضوع يحتاج الى مزيد من البحث. وكانت المائدة المستديرة مفيدة وبناءة في تقدُّم فهمنا لهذه المسائل المعقّدة.

المرفق الثاني

الوثائق المعروضة على الفريق المخصص للولاية المعتمدة في برلين في دورته الرابعة

FCCC/AGBM/1996/5	تقرير الفريق المخصص للولاية المعتمدة في برلين عن أعمال دورته الثالثة المعقودة في جنيف في الفترة من ٥ الى ٨ آذار/مارس ١٩٩٦
FCCC/AGBM/1996/6	الملامح الممكنة لبروتوكول أو صك قانوني آخر: استعراض الاتفاقيات ذات الصلة والصكوك القانونية الأخرى
FCCC/AGBM/1996/7	الأهداف الكمية لتحديد وخفض الانبعاثات في أطر زمنية محددة: استعراض المؤشرات الممكنة لتحديد المعايير الخاصة بالممايزة بين الأطراف المدرجة في المرفق الأول
FCCC/AGBM/1996/MISC.1 Add.1,2 and 3	تنفيذ الولاية المعتمدة في برلين: تعليقات من الأطراف
FCCC/AGBM/1996/MISC.2 and Add.1	تنفيذ الولاية المعتمدة في برلين: مقترحات من الأطراف
FCCC/AGBM/1996/L.2	مشروع تقرير الفريق المخصص للولاية المعتمدة في برلين عن أعمال دورته الرابعة

- - - - -